العمل في علاقة بالنتيجة نفسها، أعني الشفاء من أمراض كثيرة أو الحدّ من تفشّيها[1]. وفي المقابل، النظريات التي تعمل على تغيير المجتمع برمّته، يَنتُج عنها قبل كلّ شيء احتدامُ واشتدادُ الصراع الذي تتنزّل في سياقه. وحتى إذا أُسندت بشكل موسوطٍ، التحسيناتُ المادية التي تتولّد عن قوّة مقاومة فئات بعينها، إلى النظرية، فإنّ هذه الفئات ليست من تلك الفئات الاجتماعية التي عن توسّعها المستمر، سينشأ في نهاية المطاف، المجتمع الجديد. مثل هذه التصورات لا تحسن فهم التنوّع الأساسي الذي يسم كلاً مجتمعياً مقسَّما حيث تعمل السلطةُ المادية والايديولوجيةُ على المحافظة على الامتيازات في مواجهة شِرْكة الناس الأحرار التي يكون فيها لكلّ واحد الإمكانُ نفسُه ليتطوّر ويترقّى. ما تختلف به هذه الفكرة عن اليوطوبيا المجرّدة، هو البرهنة على إمكان تحقّقها الفعلي في الوضع الراهن لقوى الانتاج. لكنْ، كم من نزعة تدفع إلى ذلك التحقيق، وكم من نقاط عبور بلغت، وإلى أيّ حدّ تكون الأطوار التمهيدية منشودَة وذاتَ قيمة في حدّ ذاتها، وماذا يعني هذا تاريخيا بالنسبة إلى الفكرة،- كل هذا لا يُتحرّى إلاّ عندما تكون هذه الفكرة قد تحقّقت. يشترك هذا التفكير مع المخيلة في شيء، ألا هو صورة مستقبل تتولّد بالفعل عن فهم عميق للحاضر وتعيّن الأفكار والأفعال حتى في تلك الفترات التي يبدو فيها مجرى الأشياء على أنّه ينأى عن المستقبل ويؤسّس لأيّما نظرية ما عدا التي تعتقد في تحقّقه. ولا

(١) وكذلك الأمر بالنسبة إلى الرؤى التي تتعلق بالاقتصاديات القومية والتقنيات المالية واستثمارها في الاقتصاد السياسي.

ريب أنّ هذا التفكير لا يأخذ من الخيال البعد التعسّفي والاستقلال المظنون فيه، بل يأخذ منه بعدَ الجموح والمثابرة على ما هو في سبيله. ضمن الفئات التي تحتلُّ مواقعَ متقدّمة، على المنظّر أن يتسلّح بالجموح والمثابرة. لا مكان في هذه العلاقات لسيطرة التناسق. إذا كان منظِّر الطبقة المهيمنة قد بلغ ربّما بعد بدايات مضنية، وضعيةً مستقرّة نسبيا، فإنّ الجهة المقابلة ترى في المنظِّر حينا، عدوا ومجرما، وتعتبره حينا آخر، طوباويا غريبا عن العالَم، فلا تُحسم الخصومة في شأنه حتى بعد وفاته. إنّ الدلالة التاريخية لما يفعل، لا تنطق من نفسها، بل تتعلّق بالأحرى بأنّ البشر ينطقون ويفعلون باسمها. ومن ثمَّ فهي لا تنتمي إلى شكل تاريخي مستقرّ ذي معالم محدَّدة.

إنّ القدرة على أفعال متفكِّرة كما تقتضيها الممارسة اليومية ضمن الحياة الاجتماعية وفي مجال العلم، قد تطوّرت لدى البشر بواسطة تنشئة على التعاطي مع الواقع تعود إلى آلاف السنين، وكلّ قصور أو عجز في هذا المستوى إنّما يفضي إلى الألم والفشل والعقاب. ضربُ السلوك الفكري هذا يقوم بالجوهر على تعرّف المرء إلى شروط حدوث أثر أو مفعول وإنتاجه لها بكيفية مستقلة وفي سياق أحوال بعينها، أثرا أو مفعولاً كان يحدث باستمرار عند حصول المفترَضات نفسها. توجَد تعاليم حدْسية تحصل عن التجريب المنظَّم وعن التجارب جميلها وقبيحها. هنا يتعلّق الأمر بالمحافظة المباشرة للفرد على بقائه، وقد وجد الناس ضمن المجتمع البرجوازي، ظروفا مواتية لتطوير حسّ المحافظة على البقاء. تتضمّن النظرية والممارسة النقديّتان المعرفةَ بتلك الدلالة التقليدية التي تحتوي على كلّ أنواع

التجربة. لكن بالنظر إلى التغيير الجوهري الذي تسعي إليه النظرية النقدية، يظلّ الإدراك الحسي العيني الذي يناسبها معدوما، إلى أن تهلّ فعلياً. إذا كان طعمُ الحلوى لا يُتحرّى إلاّ بالمذاق، فإنّ التحرّي والامتحان ما زالا قائمين في هذا المجال. لا تتيسّر المقارنةُ مع أحداث تاريخية شبيهة، إلاّ بقدر مشروط جدّا. لذلك يؤدّي التفكير البنّاء ضمن كامل هذه النظرية وحيال الإمبيريا، دورا أهمّ من الذي يؤدّيه في حياة الذهن السليم. هنا تكمن إحدى العلل التي تجعل أناساً قادرين في الظاهر على القيام بأعمال متقنة في مجالات علمية جزئية أو مهنية أخرى، محدودين فيبدون على الرغم من نواياهم الطيبة، قاصرين عاجزين، عندما تُطرح أسئلة تتعلّق بالمجتمع كلّه. وعلى العكس من ذلك، في كلّ العصور التي شهدت تغييرات اجتماعية، يُنظر إلى الناس الذين يفكّرون «كثيرا»، على أنّهم خطر قائم. وهذا ما يفضي إلى مشكل علاقة المثقّف والمفكّر بالمجتمع بعامّة.

إنّ المنظِّر الذي يشتغل على التعجيل بالتطوّر الذي يفضي إلى مجتمع من دون حيْف، يمكن أن يجد نفسه كما بيّنا أعلاه، في تعارض مع رؤى تسيطر مباشرة على البروليتاريا. من دون إمكان هذا الصراع، ما كانت هنالك حاجة إلى النظرية، فهي ستقع مباشرة بين يدي من يحتاج إليها. لا يتعلّق الصراع ضرورةً بالوضع الطبقي الفردي للمنظِّر، وهذا الوضع لا يتعلّق بشكل موارده المالية. لقد كان إنغلس رجل أعمال. بالنسبة إلى علم الاجتماع بوصفه اختصاصا علميا لا يستمدّ مفهومه في الطبقة من النقد الاقتصادي، بل من معاينات تخصّه، ما يحسم أمر الانتماء الاجتماعي للمنظِّر ليس هو مصدر

موارده ولا المضمون الفعلي لنظريته، بل هو العنصر الشكلي للثقافة. إمكان النظرة الشاملة للجامعيين والأطباء والمحامين ومن شابههم، هو الذي يُفترَض فيه أنّ يؤسّس لد«مثقّف» أي لفئة اجتماعية جزئية أو حتى لفئة فوقاجْتماعية، وليست نظرة أولئك الذين يتربّعون فوق عرش الصناعة ويعرفون السوق العالمية ويحكمون دولا بأكملها من وراء الكواليس. وإذا كانت مهمّة المنظِّر النقدي تكمن في أنْ يقلّص من التوتّر القائم بين رؤيته ورؤية جماهير المقموعين الذين يفكّر من أجلهم، فإنّ التحليق فوق الطبقات الذي يسم ذلك المفهوم السوسيولوجي [في الطبقة]، يتحوّل إلى سمة جوهرية للمثقّف وإلى امتياز يتباهى به. تتناسب حيادية هذه الفئة مع المعرفة الذاتية المجرّدة للعالِم. علم الاجتماع ذاك ينظّر أيضاً لكيفية ظهور المعرفة في سياق اللبرالية الاستهلاكية البرجوازية، على أنّها يستوي فيها الموضوع، وبخاصة على أنّها معرفة قابلة للاستعمال في سياق أحوال وظروف بعينها. ماركس وميزسْ، لينين وليفمان، جوريس ويفونس، يُصنَّفون سوسيولوجياً، ضمن خانة بعينها، وهذا إذا لم يُطرح السياسيون جانباً، ليقابلهم في دور المتعلّم الممكن، علماء السياسة وعلماء الاجتماع والفلاسفة. عندئذ ينبغي للساسة أن يتعلموا من هؤلاء كيف «يطبّقون هذه الوسيلة أو تلك» حين يتّخذون «هذا الموقف أو ذاك»، ويعلموا أنّ الموقف الذي يتّخذونه عملياً يمكن الدفاع عنه بعامّة «بكل اتّساق ومن دون أيّ تناقض داخلي»[1]. ثمّة تقسيم للعمل يسري بين

(١) ماكس فيبر، «العلم بوصفه مهنة»، ضمن: **المقالات الكاملة حول نظرية العلم**، توبنغن ١٩٢٢، ص. ٥٤٩ والتي تليها.

البشر الذين يؤثّرون من حيث انخراطهم في الصراعات الاجتماعية، على مجرى التاريخ وعلى تشخيص عالم الاجتماع الذي يحدّد مواقعهم.

تعارضُ النظريةُ النقدية هذا المفهوم الصوراني للفكر الذي يقوم على مثل ذلك التصوّر للنشاط الفكري. بالنسبة إلى النظرية النقدية، لا توجد إلاّ حقيقة واحدة، ولا ينبغي أن تُسنَد المحمولات الايجابية من مثل الأمانة والاتّساق الداخلي والمعقولية والسعي إلى السلم والحرية والسعادة، بالدلالة نفسها إلى أيّ نظرية وممارسة مغايرتيْن. لا توجد أيّ نظرية للمجتمع ولا حتّى نظرية علماء الاجتماع التعميميين، لا تنطوي على مصالح سياسية، نظريةً سيتعيّن الحسم في مصداقيتها بالتفكّر الذي هو في الظاهر محايد، بدلا من أن تقوم هذه المصداقية بدورها على مجهود عملي ونظري يتنزّل تحديدا ضمن نشاط تاريخي عيني. من المربِك بعامّة أن نتصوّر أنّه على المثقّف أن يقف حيث سيحتاج قبل كلّ شيء إلى مجهود فكري تمهيدي يكون وحده القادر على الاضطلاع به لكي يختار بين سبل الثورة وأهدافها وسبل اللبرالية والفاشية وأهدافهما. منذ عقود لم تعد الوضعية تتعلّق بذلك. فالطليعة تحتاج إلى التبصّر والرويّة في الصراع السياسي، وليس إلى تعاليم أكاديمية فيما يتعلّق بموقعها. وختاما، في زمن ضلّتْ فيه القوى التحرّرية بأوروبا وجهتَها، وباتت تبحث عن التشكّل من جديد، وحيث يتعلّق كلّ شيء داخل حراكها، بالفُوَيْرِقات، وترى اللامبالاة التي تنجم عن الهزيمة واليأس والبيروقراطية الفاسدة، وتطال المضمون الدقيق لكامل تلقائية الجماهير وتجربتها ومعرفتها، تكاد تُعدم كلّ شيء على الرغم من الشجاعة البطولية لبعض الأفراد،

في هذا الزمن يدلّ تصوّر المثقّف الذي يحلّق فوق الأحزاب، وبالتالي التصوّر المجرّد للمثقّف بعامّة، على تناول للمسائل لا يعدو كونه حجباً لأقطع المسائل وأشدّها وطأة. الفكرُ بطبعه لبراليٌّ. فلا يحتمل أيّ ضغط خارجي ولا أيّ تطويع لنتائجه لمقتضى إرادة أيّ سلطة كانت. ومع ذلك فهو ليس منفصلا عن حياة المجتمع، ولا يحلّق فوقه. طالما أنّه يهدف إلى القيام الذاتي وإلى سيادة البشر على حياتهم وعلى الطبيعة، فإنّه بمقدوره أنْ يتعرّف إلى هذه النزعة بوصفها القوّة الفعّالة في التاريخ. أمّا إذا نُظر إليه على أنّه معزول ومنفصل، فإنّ إثبات هذه النزعة سيبدو على أنّه محايد، ولكنْ كما لا يسع الفكرَ أنْ يتعرّف إليها من دون مصلحة، لا يسعه أيضاً أن يجعلها وعيا كلّيا من دون صراع فعليٍّ. من هذا المنظور ليس الفكر لبراليّاً. إنّ المجهودات الفكرية التي تتقلّب هنا وهناك بين هذا الغرض أو ذاك، من دون ارتباط واع بممارسة بعينها، وبالنظر إلى مهمات متبدّلة أكاديمية أو غيرها، يمكن أنْ تقدّم خدمة مفيدة لهذا المنزع التاريخي أو ذاك، ولكن يمكن مع أنّها قد تكون صائبة شكلياً، أنْ تكبح جماح التطوّر الفكري وتنحرف به، أ فلا يفضي الصواب الشكلي في نهاية المطاف إلى تكوينات نظرية ممسوخة في العمق؟ إنّ المفهوم المجرّد للمثقّف الذي يُفترَض أنّه مرصود لمهام تبشيرية، المفهومَ الذي يُتمسَّك به كمقولة سوسيولوجية، إنّما ينتمي من حيث بنيته، إلى أقنمة الاختصاص العلمي. ليست النظرية النقدية «متجذّرة [عرقياً]» مثل الدعاية الكُليانة، ولا هي «تحلّق من دون روابط» مثل الثقافوت اللبرالي.

تنتُج فوارق البنية المنطقية بين الفكر التقليدي والتفكير النقدي،

عن اختلاف الوظائف التي يؤدّيانها. ذلك أنّ المبادئ العليا للنظرية التقليدية تحدّد المفاهيم العامة التي ينبغي أن تُدرك في إطارها الوقائع كلّها، ومثاله مفهوم المسار الطبيعي في الفيزياء أو النشوء البيولوجي في علم الحياة. ويوجد بين هذه المفاهيم، ترتيبٌ للأجناس والأنواع تقوم بينها دائما علاقاتُ إضافةٍ تطابقها. ليس ثمّة فوارق زمنية بين وحدات المنظومة. فالكهرباء لا توجد قبل الحقل الكهربائي، وفي المقابل لا يوجد الحقل الكهربائي قبل الكهرباء، كما أنّ الأسد بما هو كذلك لا يوجد قبْل أو بعدَ الأسُود الفردية. إذا صادف أن وجد في المعرفة الفردية هذا التتالي الزمني أو ذاك ضمن تلك العلاقات، فإنّ هذا لا يُحمل في كلّ الأحوال، على الموضوعات. الفيزياء نفسُها تخلّت عن تصوّر الصفات الأعمّ ضمن الوقائع العينية، على أنّها علل أو قوى خفية وعن أقنمة تلك العلاقات المنطقية، وأمّا علم الاجتماع فهو المجال الوحيد الذي ما زال يهيمن عليه عدم الوضوح فيما يتعلّق بهذه النقطة. إذا ضُمّت إلى المنظومة أجناسٌ مفرَدة، أو أدخِلت عليها تغييراتٌ، فإنّ هذا لا يتصوّر عادةً بدلالة أنّ التعيينات ينبغي أن تكون بالضرورة غير مرنة وأنّه لا بدّ أن تبدوَ غير مطابقة، ذلك أنّ العلاقة بالموضوع أو الموضوع نفسه يتغيّر من دون أن يفقد تطابقه. فالتغييرات يُنظر إليها بالأحرى على أنّها دليل على نقص معرفتنا السابقة أو تعويض لمكوّنات فردية من الموضوع بأخرى، كأن نراجع خريطة لم تعد صالحة لأنّ الغابات قد قطعت أشجارها ومدنا جديدة قد شُيّدت وحدودا أخرى قد نشأت. كذلك يُفهم أيضاً تطوّرُ الحياة في إطار المنطق الاستدلالي أو منطق الذهن. أنّ هذا الإنسان هو الآن طفل، ثم يصير كهلا، لا يعني طبقا لذلك المنطق سوى وجود وحدة

ثابتة تبقى هي هي، أعني «هذا الإنسان»، فتحمل عليها الخاصيتيْن، الطفولة والكهولة، هذه بعد تلك. بالنسبة إلى الوضعوية، لا شيء بعامة يبقى متطابقا، بل يوجد طفل ثم بعد ذلك يوجد كهل، وكلاهما مركبٌ وقائعَ يختلف عن الآخر. أنّ الإنسان يتغيّر ومع ذلك يبقى متطابقا مع نفسه، هذا ما لا يستطيع مثل ذلك المنطق أن يتصوّره.

تبدأ النظرية النقدية هي أيضاً بتعيينات مجرّدة، ومن ثمّ فهي تشتغل على العصر الراهن من حيث يتّسم باقتصاد يقوم على التبادل[1]. مفاهيم البضاعة والقيمة والمال التي ظهرت مع ماركس، يمكن أن تستعمَل كمفاهيم تدلّ على أنواع، ومثاله عندما تُقدَّر علاقات معينة ضمن الحياة الاجتماعية العينية، باعتبارها روابط تبادل، ويكون الكلام عن طبيعة البضاعة التي للأملاك. لكنّ النظرية لا تقتصر على إنشاء الفرضيات لربط المفاهيم بالواقع. ذلك أنّ البداية تحيط حقّاً بالإوالية التي بمقتضاها حافظ المجتمع البرجوازي على البقاء ولم يندثر سريعا من جرّاء مبدئه الفوضوي، بعد أنْ ألغى التدابير الاقطاعية ومنظومة الحِرَف والاسترقاق. إنّها تبرز المفعول المنظِّم للتبادل الذي يقوم عليه الاقتصاد البرجوازي. فالتحليل المعمَّق لمجرى التاريخ والذي ينشغل بالمستقبل، إنّما يُظهر تصوّر المسار الجاري بين المجتمع والطبيعة وفكرةَ حقبة توحّد مجتمعا يحافظ على بقائه. وأمّا العلاقة بين السياقات المفهومية الأولى ووقائع العالَم،

(١) انظر فيما يتعلّق بالبنية المنطقية لنقد الاقتصاد السياسي: «في مشكل الحقيقة»، ضمن: هوركهايمر، **الأعمال الكاملة** ـ *Gesammelte Schriften*، المجلد الثالث، ص. ٣١١ والتي تليها و٣١٦ والتي تليها.

فليست بالجوهر العلاقة القائمة بين الأنواع والحالات الفردية. ذلك أنّ علاقة التبادل التي توصّفها تلك السياقات تهيمن تبعا لديناميتها، على الواقع الفعلي، مثلما يهيمن الأيْضُ إلى حدّ بعيد، على النظام العضوي للحيوان والنبات. من الضروري في النظرية النقدية أيضاً، أن تُضَمّ إليها عناصر بعينها لكي نمرّ من هذه البنية الأساسية إلى الواقع بفوارقه. لكنّ ضمَّ التعيينات هذا من مثل وجود كتل من الذهب المتراكم وتوسّع التجارة الخارجية داخل مجالات ما زالت بعدُ قَبْل رأسمالية، لا يحدث بواسطة مجرد الاستنباط كما هي الحال في النظرية المنغلقة على نفسها التي ينتجها التخصّص العلمي، بل إنّ كلّ خطوة تقتضي بالأحرى تراكم المعرفة بالإنسان وبالطبيعة التي تعرُض في العلوم والتجربة التاريخية. وهذا بيّنٌ بنفسه من منظور نظرية التقنية الصناعية. ولكن حتى من منظور توجّهات أخرى، تطبَّق المعرفة المتنوّعة بأنماط ردود الأفعال البشرية، على التطوّر الفكري الذي نفسر ههنا. ومثاله أنّ المبدأ الذي مفاده أنّ نسبة الولادة تكون الأرفع في ظروف بعينها وعند الطبقات الدنيا من المجتمع، يكوّن وجها هاما من أوجه البرهنة على الكيفية التي أفضت ضرورةً بمجتمع التبادل البرجوازي إلى الرأسمالية باحتياطيِّ اليد العاملة الذي لها وبأزماتها. أمّا تعليل هذا الأمر سيكولوجيا فيُترَكُ للعلوم التقليدية. وعليه، تبدأ النظرية النقدية للمجتمع من فكرة في مجرّد تبادل البضائع تتعيّن بواسطة مفاهيم عامّة نسبياً، ثمّ يُبيَّن بعد ذلك من خلال افتراض كامل المعرفة المتاحة وتناول الموادّ المناسبة في المباحث الخاصة والعامّة، كيف أنّه بالنظر إلى الهيئة الطبيعية للبشر وللأشياء التي تتغيّر تحت تأثير اقتصاد التبادل ومن دون أن يقطع هذا الاقتصاد مع مبادئه التي تعرض في الاقتصاد القومي، لا بدّ لاقتصاد التبادل هذا أنّ يفضي

بالضرورة إلى اشتداد التناقضات الاجتماعية ويؤدّي في الحقبة الاجتماعية الراهنة، إلى حروب وثورات.

إنّ معنى الضرورة التي أشرنا إليها الآن كما معنى الطابع المجرّد للمفاهيم يشبهان ولا يشبهان في الوقت نفسه الخصائص المطابقةَ للنظرية التقليدية. في كلا ضربيْ النظرية تقوم صرامة الاستنباط على كشف كيف يتضمّن إثباتُ وجاهة تعيينات عامّة إثباتَ مصداقية علاقات معينة بين الوقائع. إذا تعلّق الأمر بتيار كهربائي فإنّه لا بدّ أن تحدث هذه الواقعة أو تلك لأنّ هذه الخاصية أو تلك تنتمي إلى مفهوم الكهرباء. طالما أنّ النظرية النقدية للمجتمع تبسط الأوضاع الراهنة انطلاقا من مفهوم مجرّد التبادل، فإنّها تنطوي على هذا النوع من الضرورة، مع التشديد فقط على أنّ الشكل الفرَضي العامّ ليست له إلاّ أهمية نسبية. لا يقع التشديدُ على أنّه في كلّ مكان يهيمن عليه مجتمع التبادل، يجب أن تتطوّر فيه رأسمالية، وإن كان هذا صحيحا [إلى حدّ ما]، بل على أنّ هذا المجتمع الرأسمالي الفعلي الذي توسّع انطلاقا من أوروبا إلى بقية أصقاع الأرض والذي ثبت عنه أنّ النظرية تصدق عليه، إنّما يُشتقّ بعامة من العلاقة الأساسية للتبادل. والحال أنّ الأحكام القطعية نفسها تحمل في الأساس ضمن الاختصاصات العلمية، طابعا فرَضيا، وأنّ الأحكام الوجودية لا يسلَّم بها حين يسلَّم بها، إلاّ في الأبواب الوصفية والعملية[1]، تقوم النظرية النقدية للمجتمع على حكم وجودي شامل ووحيد ما ينفكّ يُطوَّر ويُبسَط.

(١) علينا أن نشير بإيجاز إلى الارتباط القائم بين أشكال الحكم والحقب التاريخية. يميّز الحكم القطعي المجتمعَ الماقبل برجوازي: من مثل أنه ليس بوسع الإنسان البتة أنّ=

هذا يعني في صياغة مختصرة جدّا، أنّ الشكل الأساسي لاقتصاد السلع الذي يكوّن معطى تاريخيا ويقوم عليه التاريخ الحديث، يتضمّن في حدّ ذاته التناقضات الداخلية والخارجية للعصر ولا يزال يُنتجها في أشكال أكثر حدّة، وأنّه بعد حقبة صعود وازدهار شهدت تطوير القوى البشرية وتحريرَ الفرد، وبعد التوسّع الهائل لسيطرة الإنسان على الطبيعة، بات يعوق في نهاية المطاف، مواصلة التطوّر ويكبح جماحه ويدفع بالبشرية إلى بربرية جديدة. أمّا الأطوار الجزئية للتفكير داخل هذه النظرية النقدية فهي تعدل على الأقلّ من حيث المقصد، صرامةَ الاستدلالات داخل نظرية تقوم على التخصّص العلمي، وكلّ طور هو في هذه النظرية، لحظة من لحظات تأسيس ذلك الحكم الوجودي الشامل. بعض الأجزاء المفردة يمكن أن تحوَّل إلى أحكام شرطية كلية أو جزئية وتطبَّق بالدلالة التي لنظرية المفهوم التقليدية، ومثاله أنّ رأس المال يتقلّص بانتظام من حيث قيمته عندما تزداد الانتاجيةُ. بهذه الكيفية تتولّد في العديد من أجزاء النظرية، أحكام وقضايا يكون ارتباطها بالواقع مستشكِلا. ولا سيّما أنّه انطلاقا من عرْض موضوع بوصفه حقيقيّا في جملته، لا يمكن أن يُستنبط إلاّ ضمن شروط بعينها، إلى أيّ حدّ تتطابق في إفرادها، أجزاءٌ مفرَدة ومعزولة من ذلك العرض مع أجزاء مفرَدة من الموضوع. ذلك أنّ

=يغيّر مجرى الأشياء. أمّا الشكل الفرضي كما الشكل الشرطي المنفصل للحكم فينتميان بخاصة إلى العالَم البرجوازي: هذا الأثر أو ذاك يمكن أن ينتج في سياق أحوال معينة، إمّا على هذا النحو أو ذاك. وأمّا النظرية النقدية فتقول: ليس من الحتمي أن تكون الأشياء كذلك، والبشر يستطيعون تغيير ما هو موجود، والأحوال الماثلة مواتية لذلك.

الإشكال الذي ينتج حالَما تطبَّق قضايا جزئية من النظرية النقدية على مسارات تحدث مرّة واحدة أو تتكرّر في المجتمع الراهن، إنّما يتعلّق بقدرة النظرية النقدية على تطويع توجهات فكرية تقليدية في سياق غاية التقدم، وليس بحقيقتها بالذات. إنّ عجز العلوم المختصّة وبخاصة الاقتصاد السياسي المعاصر، عن الاستفادة من النظرية النقدية في معالجة المسائل القطاعية التي تشتغل عليها، لا يكمن في هذه العلوم ولا في النظرية النقدية، بل في الدور المخصوص الذي تقوم به هذه العلوم ضمن الواقع الفعلي.

إنّ النظرية النقدية أو المضادّة تشتقّ أيضاً [مثل النظرية التقليدية] كما بيّنا أعلاه، إثباتاتها حول العلاقات الفعلية، من مفاهيم أساسية عامّة، وبهذا تحديدا تجعل هذه العلاقاتِ الفعلية تظهر على أنّها ضرورية. وإذا كانت البنيتان النظريتان كلتاهما متشابهتيْن من منظور الضرورة بالدلالة المنطقية، فإنّ تقابلا يقوم بينهما بمجرّد أنّ ينقطع الكلام عن الضرورة المنطقية وحسب، ليتعلّق بضرورة الموضوعات، أي ضرورة مجريات الوقائع تلك. عندما يُثبت علماء الحياة أنّ النبات لا بدّ أن يزهرّ بمقتضى مسارات محايثة أو أنّ مسارات معيّنة محايثة للنظام العضوي البشري تؤدّي بالضرورة إلى اندثاره، فإنّهم يتركون مفتوحةً مسألةَ إمكان وجود عوامل أخرى تؤثّر على طبيعة هذه المسارات، بل تغيّرها تغييرا كلّياً. وكذلك الأمر عندما يوصّف مرضٌ ما على أنّه من الممكن الشفاء منه، فإنّ الحالة التي تُتّخذ أو لا تُتّخذ فيها التدابير اللازمة فعليا للشفاء، تصدق مع ذلك على أنّها سلسلة أحداث خارجية عن الغرض، أي سلسلة أحداث تنتمي إلى التقنية، ومن ثمّ غير جوهرية بالنسبة إلى النظرية في حدّ ذاتها. بهذا المعنى

يمكن أن يُنظر إلى الضرورة التي تهيمن على المجتمع، على أنها ضرورة بيولوجية، وبالتالي يمكن أن يُتشكّك في الطابع الذي تختصّه النظريةُ النقدية، لأنّ المسارات الفردية تُبنى نظريا في علم الحياة كما في العلوم الطبيعية الأخرى، بكيفية مشابهة لما يحدث في النظرية النقدية للمجتمع كما عرضنا أعلاه. ومن ثمّ سيصدق تطوّر المجتمع باعتباره سلسلةَ أحداث محدَّدة تُستعار في عرضها نتائجُ تتأتى من مجالات مختلفة، مثلما يفعل الطبيب عند تعقّب تطوّر المرض أو عالم الجيولوجيا عند دراسة ما قبل تاريخ الأرض، حيث يستخدمان فروعا علمية شتّى. هنا يبدو المجتمعُ على أنّه فردٌ يقوَّم ويُحكم عليه على أساس اختصاصات نظرية علمية مختلفة.

مهما تعدّدت التماثلات بين هذه التوجهات الفكرية الراهنة، فإنّ فرقا نوعيا يظلّ مع ذلك قائما بالنظر إلى علاقة الذات والموضوع ومن ثمّ بالنظر إلى ضرورة ما يحدث الذي هو غرَض الحكم. بعامّة، لا تتطرّق نظرية العالِم المتخصّص إلى الغرض الذي يشتغل عليه. وذلك أنّه يُفصَل بين الذات والموضوع فصلا صارما، حتّى لو تبيّن في وقت لاحق أنّ التدخّل البشري يمكن أن يؤثّر على الحدوث الموضوعي، وهذا التدخّل ينبغي أن يُعتبَر في العلم، واقعةً. الحدوث الموضوعي مفارق للنظرية واستقلاليته عنها هي من قبيل ضرورته: فالمعاين بما هو كذلك لا يستطيع أن يغيّر فيه أيَّ شيء. وفي المقابل، ينتمي المسلك النقدي الواعي إلى تطوّر المجتمع. إنّ بناء مجرى التاريخ باعتباره نتاجا ضروريا لآلية إنتاج، يتضمّن في الوقت نفسه معارضة النظام القائم التي تصدر عن هذا المجرى نفسه، وفكرةَ التعيين الذاتي للنوع البشري، أي فكرةَ وضع لم تعد تصدر فيه أفعال

البشر عن إواليةٍ ما، بل تصدر عن قراراتهم. إنّ الحكم على ضرورة ما حدث إلى الآن يتضمّن ههنا الصراع من أجل تحويل هذه الضرورة من ضرورة عمياء إلى ضرورة مشحونة بالمعنى. التفكير في موضوع النظرية على أنّه منفصل عنها، يجعل الصورة خاطئة ويؤدّي إلى الاستكانة أو إلى الامُتثالية. إنّ كل جزء من أجزاء النظرية يفترض النقد ومكافحة ما هو قائم، في سياق التوجّه الذي تحدّده هي نفسُها.

عندما ندّد منظّرو المعرفة الذين استلهموا علم الطبيعة، بالخلط بين العلل وآثار القوى واستبدلوا في نهاية المطاف مفهومَ العلة بمفهوم الشرط أو الوظيفة، فإنّ ذلك لم يكن يعرى من التعليلات، إن لم يكن في مجمله موقفا صائبا. أعني أنّ الفكر الذي لا يعدو كونه معاينة وتسجيلا، لا يعرض إلاّ سلاسل الظاهرات ولا يعرض أبدا القوى والقوى المضادّة، وهو ما لا يكمن فعلا في الطبيعة، بل في طبيعة هذا الفكر. إذا طُبّق هذا المسلك على المجتمع، فإنّه يُنتج علم الإحصاء والسوسيولوجيا الوصفية اللذيْن يمكن أن يؤدّيا دورا مهمّا في تحقيق هذا الهدف وحتّى بالنسبة إلى النظرية النقدية. بالنسبة إلى العلم التقليدي، إمّا أن يكون كلّ شيء ضروريا، أو لا شيء يكون ضروريّاً، وذلك طبقا لفهم الضرورة إمّا على أنّها استقلالية [الموضوع] عن المعايِن، أو على أنّها إمكانٌ لتشخيص وتوقّع متأكّديْن بإطلاق. ومع ذلك، بما أنّ الذات من جهة ما هي أيضاً مفكِّرةٌ، لا تنفصل جذريا عن الصراع الاجتماعي الذي لها سهمٌ فيه، وبما أنّها لا تنظر إلى المعرفة والفعل على أنّهما مجرّد مفهوميْن منفصليْن، فإنّ للضرورة معنى مغايرا. طالما أنّ الضرورة لا تخضع للإنسان وتتعارض معه، فإنّها تصدق من جانبٍ بوصفها ملكوت

الطبيعة الذي لن يزول كليّا على الرغم من الفتوحات التوسّعية التي ستحصل مستقبلا، ومن جانب آخر بوصفها عجز المجتمع اليوم عن تدبير الصراع مع تلك الطبيعة في سياق تنظيم واع وغائي. في هذا تشترك القوى والقوى المضادّة. هذان الطوران المتلازمان لمفهوم الضرورة، أعني سطوة الطبيعة وعجز البشر، يقومان كلاهما على جهد البشر في التخلّص من قهر الطبيعة وفي التحرّر من أشكال الحياة الاجتماعية التي باتت تقيّدهم من مثل الأشكال القانونية والسياسية والثقافية. هذان الطوران يرتبطان بالسعي الفعلي إلى تحقيق وضع يكون فيه ما يريده البشر ضرورياً وتصير فيه الضرورة الموضوعية إلى حدثانٍ يسيطر عليه العقل. إنّ قابلية استعمال وحتّى إدراك هذا المفهوم وغيره من مفاهيم التفكير النقدي، يرتبطان بما تطوّره الذات العارفة في حدّ ذاتها فعاليةً ومجهودا وإرادة. ولا فكاك من أن تفشل كلّ محاولة لتحاشي سوء فهم مثل هذه الأفكار وعدم إدراك كيفية تسلسلها، إذا اقتصرت المحاولة على مجرّد زيادة صرامتها المنطقية وتقديم حدود لها تكون في الظاهر أكثر دقّة أو حتى على توحيد اللغة الاصطلاحية. ذلك أنّ الأمر لا يتعلّق بسوء فهم، بل بالتعارض الفعلي بين مسالك مختلفة. إنّ مفهوم الضرورة هو نفسه نقديّ في النظرية النقدية، وهو يفترض الحرّية حتى لو كانت حرّيةً لا توجد بعدُ. إنّ تصوّر حرّية ماثلة على الدوام حتّى حين يكون البشر في أغلالهم مقيَّدين، وبالتالي تصوّر حرّية داخلية، هو تصوّر ينتمي إلى نمط التفكير المثالي. فِيشته الشابّ هو الذي أبرز بأوضح قدر ممكن نزعة هذه الفكرة التي هي ليست خاطئة تماما، ولكنّها مضلِّلة: «أنا الآن على قناعة تامّة من أنّ الإرادة الإنسانية حرّة وأنّ الغاية من وجودنا

ليست السعادة، بل أن نكون أهلا للسعادة»[١]. هنا يتبدّى التطابق الفاسد بين التناقضات المطلقة والمدارس الميتافيزيقية. إثبات أنّ ما يحدث ضروريّ بإطلاق مثله مثل إثبات أنّ الحاضر يشهد حرّية فعلية، إنّما يعنيان الاستكانة والاستسلام في الممارسة.

إنّ العجز عن التفكير في وحدة النظرية والممارسة وحصر مفهوم الضرورة في حتمية ما يحدث يتأسّسان من منظور نظرية المعرفة، على أقنمة ثنائية ديكارت في الفكر والوجود. تتناسب هذه الثنائية مع الطبيعة كما مع المجتمع البرجوازي طالما أنّه يشبه هو نفسه ميكانيزما طبيعيا. أمّا النظرية التي تتحوّل إلى قوّة فعلية ووعي الذوات من أنفسهم بتحوّل تاريخي كبير، فيتعدّيان الذهنيةَ التي تتّسم بهذه الثنائية. طالما أنّ هذه الثنائية ليست في نظر العلماء معطى فكريا وحسب، بل يحملونها على محمل الجدّ في نظرهم وعملهم، فإنّهم عاجزون عن الفعل بكيفية مستقلة. إذّاك وطبقا لتفكيرهم، لا يأتون فعلا إلاّ على نحو ما يحتّمه الاقتران السببي المغلق للواقع، أو لا يُحسبون إلاّ من حيث هم وحداتٌ فردية لأعظام ثابتة حيث لا تؤدّي الوحدة الفردية أيّ دور يُذكر. فهم من جهة كونهم كائنات عقلية، عجّزٌ عزّل. لقد كوّن التعرّف إلى هذا الوضع القائم طورا من أطوار نسخه ورفعه، ولكنّه لا يتنزّل ضمن الوعي البرجوازي إلاّ في شكل ميتافيزيقي غير تاريخي. وهذا الوضع هو الذي يهيمن على الحاضر، اعتقادا في عدم قابلية تغيير شكل المجتمع. فالبشر يرون أنفسهم في انعكاسهم،

(١) يوهان غوتليب فيشته، **الرسائل** ـ *Briefwechsel*، تحرير ه. شولتس، المجلّد الأوّل، لايبتسيش ١٩٢٥، ص. ١٢٧.

مجرّد مشاهدين يشاركون بكيفية انفعالية، في أحداث قاهرة ربمّا يستطيع المرء أن يتوقّعها ولكنه لا يستطيع بأيّ حال من الأحوال، أن يسيطر عليها. إنّهم يجهلون الضرورة بما هي حدثانٌ يُمليه المرء نفسُه، ولا يعرفون إلاّ ضرورة الأحداث التي يمكن للمرء أن يتوقّعها على وجه الاستلاحة. حيثما تشابك التفكير والإرادة، العيان والفعل كما يحدث ذلك في أقسام شتّى من علم الاجتماع المحدث، لا يصدق هذا إلاّ على أنّه بعد من أبعاد تركّب الموضوع الذي ينبغي أن يؤخذ في الحسبان. لا بدّ أن تُضمّ كلّ النظريات التي تظهر وكلّ المواقف العملية، إلى الطبقات الاجتماعية التي ترتبط بها. أمّا الذات فتتخلّص من الأمر بلباقة من حيث تدّعي ألاّ مصلحة لها سوى العلم.

معاداةُ ما هو نظريٌّ بعامّة التي تشهدها اليوم الحياةُ العامة، إنّما تعارض في الحقيقة فعاليةَ التغيير التي هي مرتبطة بالتفكير النقدي. حيث لم يعد ممكنا الاكتفاء بترسيخ وتنظيم مقولات محايدة قدر الإمكان، أي مقولات تلزم ممارسة الحياة ضمن الأشكال المعطاة، تكونُ مقاومةٌ. يوجد لدى الأغلبية الساحقة من المهيمَن عليهم الخوف اللاواعي من إمكان أنْ يُظهر التفكير النقدي المجهودَ المضني المبذول في التكيّف مع الواقع، على أنّه سطحيٌّ ولا طائل من ورائه، وأمّا المستفيدون من المنظومة القائمة فيبرز لديهم الارتيابُ المعمَّم حيالَ كلّ استقلالية فكرية. إنّ الميل إلى تصوّر النظرية باعتبارها مقابلا لما هو إيجابي، قوّي جدّا حدَّ أنّه يشمل في بعض الأحيان النظرية التقليدية التي لا ناقة لها ولا جمل في هذا المضمار. وبما أنّ النظرية النقدية للمجتمع تكوّن اليوم الشكل الأكثر تطوّرا للتفكير وأنّ كلّ مجهود فكريّ متّسق ينشغل بالإنسان، يصبّ في هذا الشكل بحكم

منطق الأشياء، فإنّ النظرية بعامّة هي التي يُطعن فيها وتُثلَب. وكذلك كلّ إثبات علمي آخر لا يعرض الوقائع في شكل المقولات الأكثر دُرْجَةً وإن أمكن في الشكل الرياضي الذي هو الأكثر حيادا، يُعتابُ على أنّه مُغرق في النظريّ. لا يتعيّنَ أن يعادي هذا الموقف الوضعويّ الموقفَ التقدّمي وحسب. إذا كان قد توجّب على الهيمنة أن تتخلى أكثر فأكثر عن الجهاز السلطوي المادّي، حتّى عند احتدام الصراعات الطبقية في القرن الماضي، فإنّ الايديولوجيا تكوّن مع ذلك عامل لحمة لا ينبغي أن يُستهان به في ظلّ بنيان اجتماعي بات متصدّعا. في الحلّ الذي ينادي بالوقوف عند الوقائع وبالتخلّي عن كلّ أنواع الوهم، ما زال يوجَد اليوم شيء من قبيل ردّ الفعل ضدّ تحالف القمع والميتافيزيقا. ولكن سيكون من الخطأ أن نجهل الفارق الجوهري بين التنوير الخُبري في القرن الثامن عشر والنزعة الخُبرية الراهنة. في ذلك الوقت، كان مجتمع جديد قد تطوّر في إطار المجتمع القديم. وكان الأمر يتعلّق بتخليص الاقتصاد البرجوازي مع عوائق النظام الإقطاعي، وببساطة أن «يُفسَح له المجال ليشتغل». وأمّا التفكير العلمي المتخصّص الذي يناظر ذلك الاقتصاد، فلم يحتج بالجوهر إلاّ إلى خلخلة الشروط الدغمائية القديمة ليسلك سبيلا كان قد تعرّف إليها بعدُ. لا بدّ للبشرية في أثناء المرور من الشكل المجتمعي الراهن إلى الشكل المقبل وقبل كلّ شيء، أن تتقوّم بوصفها ذاتا واعية وتعيّن بأفعالها أشكال حياتها. وحتى إذا كانت عناصر الثقافة المقبلة ماثلة من الآن، فإنّ الأمر يقتضي تأسيسا جديدا واعيا للعلاقات الاقتصادية. ولهذا فالمعاداة غير المبالية للنظرية تدلّ اليوم على عائق بعينه. ذلك أنّه إذا لم يواصَل المجهود

النظري الذي يعمل طبقا لمصلحة مجتمع مقبل ينظَّم عقليا، على نقد المجتمع الراهن وإيضاح مبناه بالاستناد إلى النظريات التقليدية التي طُوّرت في شتى الاختصاصات العلمية، فإنّ الأمل في تحسين الوجود الإنساني تحسينا جذريا، يفقد الأساس والأرضية اللذيْن يقوم عليهما. إنّ مقتضى الوضعوية والإخضاع الذي يدفع حتى داخل الفئات الاجتماعية التقدّمية، إلى طمس معنى النظرية، لا يتعلّق بالنظرية وحدها، بل يشمل أيضاً ممارسة التحرّر.

إنّ الأبواب الجزئية للنظرية التي تعمل على اشتقاق العلاقات المركّبة للرأسمالية اللبرالية وفي الختام للرأسمالية الاحتكارية، انطلاقا من الخطاطة الأوّلية لاقتصاد السلع، لا تسلك إزاء الزمان مسلك اللامبالاة كما هي الحال في طبقات منظومة استنباطية مركّبة. وكما أنّ وظيفة الهضم التي لها دور هام بالنسبة إلى البشر، توجد إن جازت العبارة، على سلّم مراحل تطوّر الأنظمة العضوية وبوصفها خاصية نوعية، في الوضع العاري لشكل «الأنبوب الحيواني»، كذلك توجد أشكال تاريخية للمجتمع هي أقرب ما يكون إلى اقتصاد السلع البسيط. إنّ التطوّر الفكري كما عرضنا أعلاه، إذا لم يجرِ بالتوازي مع التطوّر التاريخي، فإنّ له على الأقلّ علاقة به يمكن إثباتها. لكنّ الارتباط الجوهري للنظرية بالزمان لا يكمن في التطابق بين أبواب جزئية للبناء وفواصل تاريخية، وهذه نظرية تجتمع عليها **فنومينولوجيا الروح** و**علم المنطق** لهيغل، و**رأس المال** لماركس من حيث تشهد هذه النصوص على المنهج نفسه، بل يكمن في التغيرّ المستمرّ للحكم الوجودي على المجتمع، تغيّرا مشروطا بالارتباط الواعي بالممارسة التاريخية. وهذا لا علاقة له البتّة بالمبدإ الذي يقول إنّه لا

بدّ لكلّ مضمون نظري أن «يوضع باستمرار موضع تَسْآل» ولا بدّ أن يبدأ المرء من البداية، المبدأ الذي بواسطته حاربت الميتافيزيقا وفلسفة الدين الحديثتان كلّ تكوين لنظريات نسيقة. ليس للنظرية النقدية مغزى نظري يتغيّر بين عشية وضحاها. ولا تقتضي تحوّلاتُها الانقلابَ إلى حدس نظري جديد كلّيا، طالما أنّ الحقبة التاريخية لم تتغيّر. فثبات النظرية إنّما يقوم على أنّه مهما تغيّر المجتمع فإنّ بنيته الاقتصادية الأساسية وعلاقة الطبقات في شكلها الأبسط ومن ثمّ فكرة نسخها، تبقى هي هي. وبالتالي فإنّ المكوّنات المميِّزة للمضمون التي هي مشروطة بذلك، لا يمكن أن تتغّير قبل أن يقع تحوّلٌ تاريخي. ولكنْ من جانب آخر، التاريخ لا يقطع مجراه. ذلك أنّ التطوّر التاريخي للتناقضات الذي ينخرط فيه التفكير النقدي، ما ينفك يغيّر وزنَ أطواره الجزئية ومن ثمّ يرغم التفكيرَ على التدقيق والتمحيص ويبدّل بالنسبة إلى النظرية والممارسة النقديتيْن، دلالة المعارف التي تنتجها العلوم المتخصّصة.

ينبغي أن ندقّق عن كثب في ما يعنيه ههنا مفهوم الطبقة الاجتماعية التي تمتلك وسائل الانتاج. في الحقبة اللبرالية كانت الهيمنة الاقتصادية مرتبطة إلى حدّ بعيد بالملكية القانونية لوسائل الانتاج. كانت الطبقة الواسعة للمالكين هي المهيمِنة اجتماعيا، وكان هذا يسم كامل ثقافة ذلك العصر. لم تزل الصناعة في ذلك الوقت متفاوتة من حيث التطوّر ومقّسمة إلى عدد كبير مما يمكن أن نعتبره اليوم مؤسّسات صغرى مستقلة. ذلك أنّ تسيير المصانع الذي يتناسب مع هذه المرحلة من مراحل التطور التقني، كانت تتعهّد به زمرةٌ من المالكين أو وكلاؤهم المباشرون. ومع ما أفضى إليه تطوير التقنية من

تكتّل وتركيز سريعين لرأس المال في القرن الماضي، فُصِل جزء كبير من المالكين القانونيين عن إدارة المؤسسات الكبرى التي ابتلعت مصانعَهم، ومن ثمّ استقلّت وظيفة التسيير عن صفة الملكية القانونية. إذّاك ظهر عمالقةُ الصناعة وقادة الاقتصاد. في حالات كثيرة يحافظون قبل كلّ شيء على الجزء الأكبر من الملكية في شركاتهم الضخمة. وأمّا اليوم فقد صار هذا الوضع غير جوهري، ذلك أنّ بعض المسيرين ذوي النفوذ الكبير، يهيمنون على قطاعات صناعية برمّتها ولا يملكون قانونيا غير جزء ضئيل جدّا من الشركات التي يسيّرونها. لقد أنتج هذا المسار الاقتصادي تحويلا لنمطِ اشتغال الجهاز القانوني والسياسي وتغييرا للإيديولوجيات. ذلك أنّه من دون أن يتغيّر في أدنى شيء التعريف القانوني للملكية، ما انفكّ المالكون يفقدون سطوتهم و نفوذهم أمام المسيّرين وحاشيتهم. إذا ابتغى المالكون عند حصول خلاف في الآراء، مقاضاة الهيئة المديرة، فإنّ التصّرف المباشر في وسائل الشركة الضخمة يعطيها أسباب الغلبة بحيث يعسر كثيرا تصوّر أنّهم يكسبون القضية ضدّ خصومهم. إنّ نفوذ التسيير الذي لا يتبدّى في أولّ الأمر إلاّ على مستوى الهيئات الدنيا القانونية والإدارية، يشمل بعد ذلك الهيئات العليا ويطال في نهاية المطاف، الدولة ومراكز تنظيم السلطة فيها. إنّ فصل أولئك الذين بحوزتهم حقوق الملكية، عن الإنتاج الفعلي، ومن ثمّ تراجع نفوذهم، يجعل أفقهَم ينحسر، وما تلبث ظروف معيشتهم وصروفُ ظهورهم أن تجعلهم غير قادرين عن احتلال مناصب ذات ثقل اجتماعي، وفي نهاية المطاف يبدو نصيبهم من الأرباح الذي لا يزالون يجنونه من الملكية من دون أن يساهموا فعليا في تطويرها، على أنّه لا جدوى منه

اجتماعيا ومظنونٌ فيه أخلاقيا. عندئذ تظهر في ارتباط وثيق مع هذه التحوّلات وغيرها، مقالات إيديولوجيةٌ في الشخصية الفذّة وفي التمييز بين الرأسماليين المنتجين والرأسماليين المتطفلين. أمّا تصوّر منظومة قانونية مستقلّة عن الجماعة وذات مضمون ثابت، فما ينفكّ يفقد مغزاه ووزنه. في الدوائر نفسها التي تدعو بعنف إلى المحافظة على قوّة التملّك الخاص لوسائل الانتاج، التملّك الذي يكوّن حجر زاوية النظام الاجتماعي المهيمِن، تعلو أصواتُ نظريات سياسية تنادي بوجوب أن تزول الملكية غير المُنتجة والإيرادات الطفيلية. بقدر ما تتقلّص دائرة المتنفّذين الفعليين، يتفاقم إمكانُ التكوين الواعي للإيديولوجيات وإرساء حقيقة مزدوجة تُرصد فيها المعرفة للضالعين وتُقدّم صياغة أخرى للشعب، ومن ثمّ تنتشر مظاهر الصلافة ضدّ الحقيقة والفكر. وفي نهاية المسار، لم يعد المالكون المستقلون هم الذين يهيمنون على المجتمع، بل يهيمن عليه زمرةٌ من المسيرين الصناعيين والسياسيين.

هذه التحوّلات تشمل أيضاً بنيةَ النظرية النقدية. ولا ريب أنّها لا تنساق إلى توهّم أنّ الملكية والربح لم يعودا يؤديّان الآن دورا حاسما، الوهمَ الذي تحرص العلوم الاجتماعية على التمسّك به وتثبيته. فمن جانب لم تر النظرية النقدية حتى في الطور السابق، الروابط القانونية على أنّها لا تكوّن جوهر الوضع الاجتماعي الموضوعي، بل سطحَه، وتعلم أنّ التحّكم في البشر وفي الأشياء يبقى بيد فئة اجتماعية جزئية بقدر ما يتقلّص حضورها على الصعيد القومي، يتقوّى على الصعيد العالمي حيث تشتدّ المنافسة مع مجموعات أخرى متنفّذة اقتصاديا. ينتج الربح عن المصادر

الاجتماعية نفسها، ويجب في نهاية المطاف أن يزيد بواسطة الطرق نفسها التي اعتُمدت في السابق. ومن جانب آخر، يبدو للنظرية مع إلغاء كلّ قانون متعيّن مضمونياً إلغاءً مشروطا بالتكتّل الاقتصادي للسلطة ويبلغ ذروته ضمن العلاقات القائمة بين الدول ذات النفوذ، أنّه مع زوال الايديولوجيا يزول عامل ثقافي لم يكن له البتة وجه سلبي وحسب، بل كان له أيضاً وجه إيجابي. فالنظرية من حيث تتفحّص هذه التحولات للبنية الداخلية لطبقة مسيّري المؤسسات، ترى نفسها تدقّق أيضاً في مفاهيمها الأخرى. لا بدّ لتبعية الثقافة بالنظر إلى العلاقات الاجتماعية أن تتغير في أدقّ دقائقها مع تغير هذه العلاقات ومع تحوّل المجتمع إلى كلٍّ مغايرٍ. حتّى في الحقبة اللبرالية كان بإمكان المرء أن يشتقّ التصوّرات السياسية والأخلاقية للأفراد من وضعيتهم الاقتصادية. ذلك أنّ تبجيل الطبع الصادق والالتزام بالكلمة والاستقلاليةَ في الحكم إلخ، تنتج عن مجتمع يتكوّن من ذوات اقتصادية مستقلّة نسبيا تقوم علاقاتها على التعاقد فيما بينها. لكنّ تلك التبعية كانت موسوطة سيكولوجياً إلى حدّ بعيد، وصار للأخلاق نتيجةً للوظيفة التي تؤديها في الفرد، نوع من الثبات والاستمرارية. (لقد برزت للعيان حقيقةُ أنّ هذه الأخلاق كانت تخضع كليا للتبعية الاقتصادية، عندما وهنت الذهنية اللبرالية مع الخطر الذي بات يتهدّد منذ وقت غير بعيد، المواقع الاقتصادية للبرجوازية اللبرالية). ومع ذلك، انتهى طور تلك الاستقلالية النسبية للفرد، في ظلّ العلاقات التي تقوم على الاحتكار الرأسمالي. لم يعد الفرد يفكّر بنفسه. ذلك أنّ مضمون ما تعتقد فيه الجماهير الذي لا يعتقد فيه أحد، هو نتاج مباشر للبيروقراطية التي تهمين على الاقتصاد والدولة، ومن ثم فإنّ

معتنقي ذلك المضمون لا يخضعون في سرّهم إلاّ إلى مصالحهم المذرّاة وبالتالي الكاذبة، فلا يفعلون إلاّ من حيث هم محض وظائف في الميكانيزم الاقتصادي. وعليه فإنّ مفهوم تبعية الثقافي للاقتصادي قد تغيّر. مع إلغاء الفرد النمطي، ينبغي أن يُتصوّر هذا المفهومُ من منظور مادّي أكثر دُرجة وبساطة من السابق. لقد أصبحت تفسيرات الظواهر الاجتماعية أبسط وأكثر تركيبا في الوقت نفسه، فهي أبسط لأنّ الاقتصادي يعيّن البشر بكيفية أكثر حالّية وأكثر قابلية للإدراك، وقوّة المقاومة النسبية للدوائر الثقافية وتماسكَها قد أخذا يتقلّصان؛ وهي أكثر تركيباً لأنّ الحراك الاقتصادي الجارف الذي يحوّل معظم الأفراد إلى مجرد تُبّع يخدمونه، ما ينفكّ يتّخذ بوتيرة متسارعة، أشكالا تتجدّد باستمرار ويفضي إلى عواقب غير متوقّعة. لقد نال الإحباطُ حتّى من الفئات التي تتصدّر المجتمع وأخذ منها التحيّرُ والتقلّبُ كلّ مأخذ. إنّ الحقيقة ترتبط أيضاً من حيث قوامها، بأحوال الواقع. كانت البرجوازية المتطورة اقتصاديا سندا لفرنسا القرن الثامن عشر. وأمّا في ظلّ العلاقات التي أرستها الرأسمالية المتأخرة ومع عجز العمّال أمام الأجهزة القمعية للدول المتنفّذة، فقد استظلت الحقيقةُ بجناح فئات صغيرة تستحقّ التوقير، فئاتٍ أبادها الرعبُ فلم تجد متّسعا من الوقت للتعمّق في النظرية. هذا ما يستغله المشعوذون من حيث يجدون فيه ضالّتهم، وأمّا الوضع الفكري العامّ للجماهير العريضة فسرعان ما يتردى ليسقط في الحضيض.

يُفترَض في ما قيل إلى الآن أنْ يوضّح أنَّ التحوّل المستمرّ للعلاقات الاجتماعية الذي ينتج مباشرة عن التطورات الاقتصادية

ويتبدّى بجلاء في هيكل الطبقة المهيمنة، لا يتعلّق بفروع جزئية للثقافة وحسب، بل كذلك بدلالة تبعيتها الاقتصادية، ومن ثمّ يتعلّق بالمفاهيم الجوهرية للتصوّر برمّته. تأثير التطوّر الاجتماعي هذا على بنية النظرية ينتمي إلى قوامها النظري. وبالتالي فإنّ المضامين الجديدة لا تنضمّ آلياً إلى الأجزاء القائمة. وبما أنّ النظرية تكوّن كلاً واحدا لا تكون له دلالة إلا في ارتباطه بالوضع الراهن، فإنّها ما تنفكّ تتطوّر، ولكنه تطوّر لا ينسخ أسسَها بقدر ما لا تتغير طبيعةُ موضوعها الذي تعكسه، نعني المجتمع الراهن، في ظلّ التحوّلات الجديدة التي يعيشها. حتّى المفاهيم التي هي في الظاهر حافّةٌ، تنخرط في هذا المسار. إنّ الصعوبات المنطقية التي يكتشفها الذهنُ في كلّ فكر يعكس كلاً حيّاً، تصدر بالأساس، عن هذه الخاصية. إذا تناولنا على حدة مفاهيم وأحكاما جزئية منتزعَة من النظرية وقارنّاها بمفاهيم وأحكام منتزعَة من تصوّر سابق للنظرية، تنشأ تناقضاتٌ. هذا يصدق على المراحل المتعاقبة للتطوّر التاريخي للنظرية بوصفها كلاً، بقدر ما يصدق أيضاً على المستويات المنطقية داخل النظرية. ومثاله أنّه على الرغم من كلّ تطابق، هنالك فرق بين مفهومي المؤسسة وصاحب المؤسسة، بحسب اندراجهما ضمن عرض الشكل الأوّل للاقتصاد البرجوازي أو لنظرية الرأسمالية المتطوّرة، وبحسب اشتقاقهما من نقد الاقتصاد السياسي في القرن التاسع عشر الذي يتناول منظومة التصنيع اللبرالي أو من نقد الاقتصاد السياسي للقرن العشرين الذي يتناول منظومة الاحتكار. إن تمثّل صاحب المؤسسة يتطوّر كما يتطوّر هو نفسُه. وبالتالي، التناقضات الحاصلة بين أجزاء النظرية عندما تُتناوَل مفرَدة، لا تصدر عن أخطاء أو سهو في التعريف، بل تنتج عن كون

النظرية تشتغل على موضوع يتغيّر تاريخاً ويبقى هو هو على الرغم من كلّ الاختلافات. والنظرية لا تكدّس فرضيات حول مجرى الأحداث المفرَدة في المجتمع، بل تؤسّس الصورة المتطوّرة للكلّ وتصوغ حكم الوجود الذي يتضمّنه التاريخ. إنّ ما كان يمثّله صاحب المشروع وبعامّة الإنسان البرجوازي، ومثاله أنّ طبعه يتضمّن نزعة عقلانية بقدر ما يتضمّن أيضاً نزعة غير عقلانية تسيطر الآن على التحرّكات الجماهيرية للطبقات الوسطى، إنّما يعود إلى الوضع الاقتصادي الأصلي للبرجوازية وهو أمر تأخذه النظرية في الحسبان إذ تضمّنه مفاهيمَها الأساسية. لكنّ هذا الأصل لا يتبدّى في هذا الشكل الخلافيّ، إلاّ ضمن صراعات الحاضر، وليس هذا ولا ريب لأنّ البرجوازية تشهد فيه تحوّلات كثيرة وحسب، بل أيضاً لأنّ مصلحة الذات النظرية وانتباهها يقتضيان في هذا السياق، التشديد على ظواهر مغايرة- . والآن يمكن أن يتطابق مع مصلحة المنظومة فلا يعرى تماما من الفائدة أنْ تُصنّف وتُرتّب مختلف ضروب التبعية والسلع والطبقات وأصحاب المشاريع والمؤسسات إلخ، كما تحصل ضمن الأطوار المنطقية والتاريخية للنظرية. وبما أنّ المعنى لا يصبح جليّاً إلاّ في ارتباطه مع كامل البناء النظري الذي ينبغي أن يتكيّف دائما مع الوضعيات الجديدة، فإنّ مثل هذه المنظومات من الضروب الكبرى والصغرى ومن تعريفات المفاهيم وتصنيفاتها التي تُنتزَع من النظرية النقدية، لا يمكن أن تكون لها أبدا قيمة الإحصاء المفهومي للاختصاصات العلمية الأخرى التي يمكن على الأقلّ، أن تُستخَدم ضمن الممارسة الرتيبة نسبيا للحياة اليومية. تحويل النظرية النقدية إلى سوسيولوجيا، هو بعامّة مشروع مستشكِل.

إنّ المسألة المشارَ إليها هنا، أي مسألة علاقة التفكير بالزمان، ترتبط في واقع الأمر، بصعوبة بعينها، أعني أنّه من المحال أن نتكلّم عن تحوّلات لنظرية صحيحة، بالدلالة الحقيقية للتحوّل. فالكلام عن مثل هذه التحوّلات إنّما يفترض بالأحرى نظريةً مشغولة بنفس المشكل. لا أحد بمقدوره أن يجعل ذاته مغايرة للذات العاملة في سياق اللحظة التاريخية الراهنة. والقول بثبات الحقيقة أو بتبدّلها لا دلالة له بحصر المعنى، إلاّ من منظور الذهن السجالي. وهو يعارض التسليم بذات مطلقةٍ تتنزّل فوق التاريخ، أو بتغاير الذوات كما لو أنّه سيكون بمقدورنا أن نخرج عن اللحظة التاريخية الراهنة وننتقل جدّياً، إلى أي لحظة أخرى. لا يتعلّق الأمر ههنا بمعرفة إلى أيّ مدى يكون هذا ممكنا أو محالا. ففي كلّ الأحوال، لا يمكن الجمع بين النظرية النقدية والاعتقاد المثالي في أنها هي نفسها ستعرض شيئا يقع فوق البشر وأنّ لها وتيرة نموّ تخصّها. للوثائق تاريخُها، لكنّ النظرية لا مصير لها. القول بأنّ لحظات معيّنة ضُمّت إلى النظرية وإنّه سيتعيّن عليها في المستقبل أن تتكيّف مع وضعيات جديدة من دون أن يغيّر ذلك من مغزاها النظري الجوهري، كلّ هذا ينتمي إلى النظرية كما توجد اليوم وكما تلتمس تحديد الممارسة. إنّ الذين يستوعبون النظرية فكريا، يستوعبونها بوصفها كلاّ ويعملون طبقا لهذا الكلّ. والتطوّر المستمرّ لحقيقة مستقلة عن الذوات والإيمانُ بتقدّم العلوم لا يمكن أن يرتبطا من حيث مصداقيّتُهما المحدودة، إلاّ بوظيفة المعرفة تلك التي تبقى ضرورية حتّى في مجتمع مقبل، أعني الهيمنة على الطبيعة. ولا ريب أنّ هذه المعرفة تنتمي هي أيضاً إلى الجملة التاريخية القائمة. بيد أنّ افتراض الأقوال حول دوام هذه المعرفة أو تبدّلها،

أعني مواصلة الإنتاج ومعاودة الإنتاج العلميّيْن في أشكال معروفة، يدلّ في واقع الأمر ههنا على عين ما يدلّ عليه بمعنى ما، تغاير الذوات. أنّ المجتمع مقسَّم إلى طبقات فهذا لا يمنع التعرّف إلى الذوات البشرية. هنا، المعرفة نفسُها شيء ينقله جيل إلى جيل، وكلّ جيل يحتاج إلى المعرفة من حيث يتوجّب عليه أن يخوض غمار الحياة. من هذا المنظور أيضاً، بإمكان العالِم التقليدي أن يطمئنّ قلبه.

وفي المقابل، ما زال بناءُ المجتمع على منوال نموذج التحوّل الجذري، إمكانا لم يثبت فعلياً، وتُعوزه ميزةُ اجتماع الذوات عليه. إنّ الميل إلى وضع بلا استغلال وبلا قمع حيث توجد بالفعل ذات شاملة، أي البشرية التي تعي ذاتها، وحيث يمكن الكلام عن تكوين نظري موحّد وتفكير يتعدّى مستوى الأفراد، لا يعني بعدُ تحقيقا لهذا الوضع. ولا ريب أنّ النقل الصارم قدر الإمكان للنظرية النقدية هو شرط من شروط نجاحها التاريخي، ولكنه لا ينجَز على قاعدة راسخة لممارسة مكينة وأنماط سلوك ثابتة، بل بواسطة المصلحة في التغيير التي تنتج حقّاً وحتماً عن وضع الظلم الطاغي، ولكنّها مصلحةٌ ينبغي أنْ تُشكّلها النظرية وتوجّهَها، وأن تعود في الوقت نفسه، على دواعيها ومقتضياتها. إنّ دائرة معتنقي هذا التقليد لا تُحدَّد ولا تُجدّد بواسطة قوانين عضوية أو سوسيولوجية. فلا تؤسَّس وتُحفظ بواسطة الوراثة البيولوجية ولا بواسطة التوريث المدني، بل برابط المعرفة وهذا لا يوفّر إلاّ جماعة راهنة، لا جماعة مقبلة. ومع أنّ هذه المعرفة تحمل ختم المعايير المنطقية كلها، فإنّه سيعوزها إلى نهاية هذا العصر، إثباتُ أنّها قد انتصرت. إلى الآن، يتواصل الصراع لأجل

تصوّره وتطبيقه بكيفية صحيحة. أمّا الصيغة التي عند جهاز الدعاية مثل التي هي عند الأغلبية، فليست هي بالتالي الصيغة الأفضل. قبل حصول الانقلاب التاريخي العامّ، يمكن أن تحلّ الحقيقةُ عند الأقليات. ذلك أنّ التاريخ يعلّمنا أنّ مثل هذه الأقلّيات التي تكاد الأجزاء المجتمعية المقابلة لا تنتبه إليها، وتكوّن فئات محرومة ولكنّها حازمة لا تلوي على شيء آخر، يمكن أن تصير على أساس الفهم العميق الذي لها وفي اللحظة الحاسمة، إلى ذروة الفعل. وبما أنّ سطوةَ القائم تعمل اليومَ بكامل ثقلها على تصفية كلّ ثقافة وتدفع إلى البربرية الأشدّ ظُلمة، فإنّه من الطبيعي أن تتقلّص كثيرا دائرةُ المتكافلين الفعليين. والآكد أنّ الخصوم، أسيادَ مرحلة الانحطاط هذه، لا يعرفون لا الوفاء ولا التكافل. هذان المفهومان يكوّنان لحظة من لحظات النظرية والممارسة الصائبتيْن. فإنْ فُصِلا عنها، تتغيّر دلالتُهما كما تتغيّر دلالة كلّ أجزاء تكوّن رباطا حيّاً. من الممكن حقّا أن تتطوّر داخل عُصبة من المجرمين، صفات إيجابية للجماعة البشرية، ولكنّ هذا الإمكان يُبرز دائما، عوزا يشكو منه المجتمع الكبير الذي يضمّ تلك العصبة. في مجتمع غير عادل لا يتنزّل المجرمون بالضرورة في أسفل المراتب الإنسانية، وأمّا في مجتمع عادل فلن يكونوا في الوقت نفسه مجرمين وبشرا. لا يمكن للأحكام الجزئية على البشر أن يكون لها معنى صحيح إلاّ ضمن السياق.

لا توجد معايير عامّة تصدق على النظرية النقدية بوصفها كلاّ، ذلك أنّ المعايير تقوم دائما على معاودة الأحداث، ومن ثم على الجملة الشاملة التي تنتج نفسها بنفسها. كما أنّه لا توجد طبقة اجتماعية سيكون بإمكان المرء أن يقتصر على التصديق بها. ذلك أنّ

وعي أيّ طبقة يمكن أن يكون إيديولوجياً محدودا وفاسدا في ظلّ العلاقات الراهنة، أيّا كان تعلّقها بالحقيقة طبقا للوضعية التي توجد فيها. ومع أنّ النظرية النقدية تتعرّف إلى الخطوات الجزئية وإلى تطابق عناصرها مع أكثر النظريات التقليدية تقدّمية، فإنّها لا تتوفّر على آلية مخصوصة غير المصلحة التي تلازمها في نسخ الظلم الاجتماعي وإلغائه. هذه الصياغة السلبية هي بعبارة مجرّدة، المضمون المادّي للمفهوم المثالي للعقل. في مرحلة تاريخية مثل هذه، ليست النظرية الحقيقية إثباتيّة، بقدر ما هي نقدية، كما أنّ الممارسة التي تتناسب معها لا يمكن أن تكون «مُنتِجة». مستقبلُ الإنسانية اليوم مرتبطٌ بوجود المسلك النقدي الذي ينطوي في حدّ ذاته ولا ريب على عناصر من النظريات التقليدية ومن هذه الثقافة الزائلة بعامّة. إنّ علماً يعتبر من حيث يخال أنّه مستقلّ، أنّ تشكيل الممارسة التي ينتمي إليها ويخدمها، هو مجرّد أمر يتعدّاه ويفارقه، ويكتفي بالفصل بين التفكير والفعل، إنّما هو علم قد تلّفت عن الإنسانية وأعرض عنها. أنْ تُعيِّن من نفسها ماذا ينبغي أن تفعل وفيما يمكن أن تصلح، ليس في الجزئي وحسب، بل على صعيد الجملة الشاملة، تلك هي الخاصية المميّزةُ لفعالية التفكير. وبالتالي فإنّه من طبيعتها أن تحيل إلى التغيير التاريخي وتشير بإرساء وضع عادل بين البشر. مع الدعوة الصاخبة إلى «روح اشتراكية» و«جمْع الشعب»، ما ينفك يتعمّق الآن التعارض بين الفرد والمجتمع يوما بعد يوم. ومن ثمّ، لم يزل التعيين الذاتي للعلم يستغرق في التجريد. ذلك أنّ في التصوّر الامْتثالي للتفكير وفي التمسّك العنيد بأنّ التفكير مهنة ثابتة ومجال منغلق على نفسه ضمن الكل الاجتماعي، انتهاكاً ونفياً للطبيعة الخاصة بالتفكير.